

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة القيم في المجتمع الإسلامي الواقع ومقصود الشرع الحنيف

التحرير العلمي أو التوصيف الحقيقى - فيما نعتقد لهذه المسألة عنوان البحث أنها من القضايا الاستراتيجية بل والحضارية لأمة الإسلام ويبير هذا الوصف قناعتنا بأن النمو والتضخم الداخلى للأمم يمثل العامل الحاسم الذى يحدد مكانتها فى العالم.

ويحدد بالتالى قدرتها على حماية أمنها وتحقيق مصالحها فى إطار ما شرع الله سبحانه لأن إنهيار الأمم ليس بفعل الهجمات والضغوط الخارجية فحسب . حيث هشاشة البناء الداخلى يعد تربه صالحة لنفو الخطر الداخلى والخارجي معاً إجتماعياً كان هذا الخطر أو اقتصادياً أو سياسياً ولعل إنهيار الإتحاد السوفيتى والذى إنهاه ليس بفعل هجمات وضغوط من الخارج فقط برغم إمتلاكه لأكبر ترسانة عسكرية فى العالم يؤكد هذا النظر مما يعني ولو من باب حراسة المعروض العمل على إحياء القيم الإسلامية الصحيحة داخل البناء الاجتماعى للأمة حتى تعود فطرة ابنائها إلى الصلاح فيسلم البناء من الخلل والعوار الاجتماعى إتساقاً وإتفاقاً مع قول الحق سبحانه فى آى الذكر الحكيم مخاطباً نبيه عليه السلام (فَاقْمِ وَجْهَكَ لِدِينِ حَنِيفَا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فُطِرَ النَّاسُ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيْمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)^(١) وفي الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد الأنصارى القرطبى تعليق طيب جميل على النص القرآنى السابق مفاده :

١- أن الفطرة المراده فى النص هى الإسلام قال بذلك أبى هريرة وain شهاب وغيرهما قالوا وهو المعروف عند عامة السلف من أهل التأويل وقد عضد هذا

١- الرؤم آية رقم ٣٠

الرأى بحديث عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للناس يوماً (ألا أحدثكم بما حدثني الله في كتابه أن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين وأعطاهم المال حلالاً - لا حرام فيه فجعلوا مما أعطاهم الله حلالاً وحراماً) ^(١) كما أن الزجاج والطبرى قد فسرا الفطرة بما يعني قيم المجتمع السليمة التي يجب أن يتحلى بها كافة الشرائح الاجتماعية في الأمة وأن إقامة الوجه هنا الواردة في النص تعنى تقويم المقصد والقول على الجد في أعمال الدين وخاص الوجه بالذكر لأنه جامع حواس الإنسان وأشرفه ودخل في هذا الخطاب أمة النبي محمد صلى الله عليه وسلم باتفاق ^(٢) وما قاله القرطبي في معنى الفطرة قاله الفخر الرازى ^(٣) وقاله قاضى القضاة أبي السعود محمد العمادى المتوفى ٩٥١ هـ ^(٤) وقاله أيضاً بن جرير الطبرى ثم أورد أن عمر بن الخطاب مر على معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنهما فقال ما قوام هذه الأمة قال : معاذ ثلث وهن المنجيات الإخلاص وهو الفطرة فطرة الله التي فطر الناس عليها والصلة وهي الملة والطاعة وهي العاصمة ^(٥) و قريب من هذا القول قاله النيسابورى في هامش این جریر الطبرى .

وهكذا يمكن القول أن القيم التي يجب أن يتحلى بها أفراد المجتمع الإسلامي بكلفة شرائحة الاجتماعية هي قوام نسيج هذا المجتمع فضلاً عن أنها تتتشابه مع معنى الفطرة المراده في النص في وجه أو آخر ومن ثم تصنف ضمن معطيات رقى الأمة وابداعاتها المختلفة حيث نسبها ممتد إلى جذور الأمة مما يشكل أساساً إجتماعياً وفلسفياً في إطار أوامر الشارع الحكيم ونواهية من

١- الجامع لأحكام القرآن ١٤/٢٤ ط دار الفكر بيروت ١٣٨٤ هـ

٢- المصدر السابق ١٤/٢٤ وما بعدها

٣- أنظر تفسير الفخر الرازى المشتهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب المجلد ١٢٠/١٣ ط دار الفكر بيروت ١٤٠٥ ط

٤- راجع تفسيره ارشاد العقل السليم ٤/٦٠ ط دار إحياء التراث العربي بيروت بدون تاريخ

٥- أنظر جامع البيان مجلد ٢٦/١٠ ط دار الجيل

أجل إطلاق الطاقات الابداعية للأمة الإسلامية على امتداد

أقاليمها وامصارها المختلفة وفي ذلك إتساق بل عدم تناقض مع الخيرية التي نص عليها القرآن الكريم في قوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمورن بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون بالله)^(١) وظاهر الخطاب في النص الكريم وإن كان يشير إلى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لكنه عام في كل الأمة ونظيره قوله تعالى في سورة البقرة (كتب عليكم الصيام) فإن ذلك خطاب مع الحاضرين بحسب اللفظ لكنه عام في حق الكل كما نقل الفخر الرازي عن الزجاج^(٢).

ويزعم الباحث أن هذه الخيرية التي أشار إليها النص الحكيم وإن كانت تمثل جوهر قيم المجتمع الإسلامي إلا أن مقتضياتها أو على الأقل من آثارها ثلاثة محاور كفيلة هي وغيرها من آثار هذه الخيرية في إطلاق طاقات المبدعين من أبناء الأمة الإسلامية وهذه المحاور تحقق مقصود الشارع الحكيم أو بعض هذا المقصود وهي ما يلى :

المحور الأول :

أن الأمة الإسلامية تحمل مسؤولية خاصة إزاء النهضة العلمية المنشودة ليس في العالم الإسلامي فقط ولكن في الدنيا ومع قناعتنا بأن هناك فجوة معرفية واسعة بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل الأخرى يميل الميزان فيها لصالح غير أهل الإسلام ومن هنا كانت مسؤولية أهل الإسلام - في ذلك الوقت - لها وجهان :

- أولها : العمل على وضع نظام تعليمي يخدم الهدف المرجو ويهيئ التربة المناسبة لتأسيس مجتمع متقدم يعتمد الأسلوب العلمي في التفكير ويحترمه قادر على تحويل المعلومات من معارف مجردة إلى معلومات كفيلة بتغيير الواقع

وثانيهما: إحياء القيم الإيجابية المعتمدة على الفكر الإسلامي وتراثه باعتباره فكراً يبني عليه التاريخ المديد ودعائم الرسالة التي تستوعب الزمن كله وبهاذين الأمرين يميل الميزان في هذا الشأن لصالح أهل الإسلام.

والأصل التشريعي لهذا المحور:

فيما نعتقد هو عمومية الرسالة الخاتمة على صاحبها أفضل الصالات وأذكي السلام حيث هذه العمومية تقتضى البلاغ المبين الواضح - وفقد الشيء لا يعطيه - كما يقول المثل العربي أو الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما يقول علماء الأصول فلا يصلح للبلاغ والقيادة وحمل الرأية من كان غفلاً عطلاً منقطعاً إلى البطالة مجبولاً على الجهالة عاطلaman كل خلة تدل على فضيلة سقيم السر والعانقة أسير الشهوة عاهر الخلوة وما كانت الأمة الإسلامية هكذا يوماً بل هي أوصاف مرذولة وآفة اعتمتها بعض الشباب خربت بيوتهم وخلت من مباديء الإسلام الخينف

بل والحق الذي لأمراء فيه أن هذه كلها أو بعضها أمراض إجتماعية أزاحت بل أهدرت فيما عديدة تحلى بها أبناء المجتمع الإسلامي في صباه الأخضر اليابع ثم إنها تشيع في إقليم أو آخر من أقاليم دولة الإسلام كما تشيع في شريحة أو أخرى من الشرائح الاجتماعية مما أثمر عن خلل اجتماعي على أثره إنزاح كثير من المسلمين عن موقع القيادة التي كلفهم الله بها فكانت أزمة القيم التي نراها الآن في بعض المواضيع وعلاج ذلك يقتضي الصراحة التامة والمكاشفة الواضحة للداء علاجاً بالدواء وحراسه للمعروف الذي ارتبط بالخيرية المشار إليها في النص الحكيم .

المحور الثاني:

أن صلاح القيم في المجتمع الإسلامي - يضع المشاعل على طريق التقدم العلمي كما يثمر عن الأخذ بأسباب العمران والحضارة ثم إنه يمثل وجهة من أوجه العدل والعدل يرتبط بالعمران والتقدم الحضاري بلاشك وقد تكلم المفكرون الإسلاميون عن ذلك حيث يرون أن العدل من الناحية السياسية

والإجتماعية فيما يتعلق بما للناس من حقوق في أموالهم أو حقوق مترتبة على أعمالهم هو الذي يثمر عن شعور الرعية بالاطمئنان ومن ثم يحفزهم على الإقبال على العمل المثمر النافع والجد فيه فيبتعد عن ذلك نماء العمran وإتساع أفقه وكثرة الخيرات والمال والعمل وكل ذلك يؤدي إلى تقوية الدولة وبقاء الحكم واستمراره .

وبالعكس تكون عاقبة الإعتداء على أموال الناس وحقوقهم أو غمطهم ايام إحجام الناس عن مزاولة النافع من الأعمال وركود النشاط مما يؤدي إلى كساد إقتصادي وترهل في القيم فيتدحرج العمran وتضعف الدولة أو تفنى . وقد أكثر الكلام في ذلك إين خلدون الذي عقد فصلاً في مقدمته عنون له (فصل في أن الظلم مؤذن بخراب العمran)^(١).

ولذا كان إين خلدون - يرحمه الله - يربط بين صلاح قيم المجتمع وفسادها بالعدوان من عدمه على أموال الناس حيث يذهب العدوان بأموال الناس فتفسد قيمهم وأخلاقهم وعلى قدر الإعتداء ونسبته يكون إنقباض الرعايا عن السعي في الإكتساب .. والعمran ووفره ونفاق أسوأه إنما هو بالأعمال الطيبة والقيم السليمة .

فإن الماوردي قال ذلك أيضاً^(٢) وقاله أيضاً صاحب الخراج^(٣) والزمخشري في الكشاف^(٤) والرازي في مفاتيح الغيب^(٥) وابن تيمية في السياسة الشرعية^(٦) وتلميذه ابن القيم في الطرق الحكيمية^(٧) .

١- راجع المقدمه ص ٣١٩ فصل ٤٤ ط الأزهرية مصر ١٩٣٠

٢- انظر أدب الدين والدين ص ١١٩ ط الأزهرية ١٩٣٨م وأنظر ماكتبة في الأحكام السلطانية ط الوطن مصر ١٣٩٨ ص ٢ وما بعدها.

٣- الخراج لابي يوسف ص ١١٥ وما بعدها ط المكتبة السلفية مصر ١٣٥٣هـ.

٤- الكشاف ١/٢٢٦ ط المكتبة التجارية مصر ١٣٥٤هـ

٥- تفسير الرازي ١٢٠/٣

٦- السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٧ وما بعدها ط بيروت.

٧- الطرق الحكيمية ص ١٣ ط دار الكتب العلمية.

وقاله ايضاً صاحب المنهاج وشرحه الرملي بتفصيل دقيق^(١) وغيرهم كثيرون.

ومن ناحية أخرى فإن صلاح القيم في المجتمع الإسلامي يهدى إلى نواميس التقدم العلمي وقواعده وفق شرع الله سبحانه ومن حكمه الخالق سبحانه وتعالى أنها نواميس عامة شاملة لكل الملل والنحل إذا ما أعملها والتزم بها أي مجتمع فإنه يستطيع أن يقطع شوطاً بعيداً على طريق ذلك التقدم والعكس صحيح بطبيعة الحال.

ويجب الا يغيب عن البال في ان التحرير الدقيق للتقدم الحضاري الذي حازه غير أهل الإسلام الآن أنه تقدم منقوص حيث بنى على الشق المادي فقط ودون خلط أو إلتباس فإن ذلك التقدم لا يحقق للبشرية الهدف المرجو من العلم وبالتالي التطلع إلى السعادة والرضا حيث فك هذا المنهج التعليمي كل الصلات التي يجب أن تسير وفق المعايير الشرعية لأن العلم عند أهل الإسلام يعني العمل الإيجابي الذي يغلب أعتى الغرائز ويسيّرها وفق مراد الله طوعاً أو كرها دون تعصب مذهبي وضيق عقلي كما أنه ردم لفجوة بين السلف والخلف.

وقد قسم علماؤنا النعم إلى حسية ومعنى وجعلوا الأخيرة أشرف فالعلم خير من المال والخلق خير من الانحلال فالراغب يضحي بها - حتى يسلم الدين والشرف وإذا كان الضد يظهر حسنة الضد - كما تقول الأمثال العربية فإنه عند فساد الفطرة لا يوجد علم نافع أو حتى دين وعند نقصان العقل لا يفهم وحى ولقد أقام الإسلام حضارة حققت الغاية العليا من الوجود الإنساني وكانت وسليته إلى ذلك هدى الوحي وإجتهاد أئمه ثقات زاحموا بمناقبهم الجبال الراسيات حيث رسموا منهاجاً للعلم النافع دنيا وأخرى كان من أهم ملامحه :

أ- أن الإسلام دين التوحيد الحق الرافض لكل صور التعدد والماهي لشئي الملل والنحل من وثنيات تربط المرء بغير خالقه سبحانه حتى لا تكون هناك مذابحة

للتبيغة في جميع نوازع الحياة وفي مقدمتها عبقرية الأمة وملكاتها الإنسانية أو إكراه للعقل والقرار على نحو من الأنحاء مع عدم إغفال.

- ١- أن الناس متفاوتون بالفطرة فينبغي أن يظلوا كذلك وفق شريعة القرآن (ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات) الزخرف آية ٣٢ . وينبغي أن يتفاوتوا بالفضل والجدارة ولا يتفاوتوا بالظاهر والتقليد وأن لهم من الحقوق بمقدار ما عليهم من الواجبات وهم في غير ذلك سواء.
- ٢- أن معايير الطبيعة شر على عبقرية الأمة لأنها تضع حبرا على سباقي الحياة حيثما جرب وفي أي من الأوضاع تمثل للناس وفي ذلك يقول عباس العقاد - يرحمه الله . (وكثيرا ما تسمع من دعاة الماديه كلاما عن الظلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية لأنهم يزعمون أنهم يحاربون الظلم ويقررون العدالة ولكن لن تخيل في الدنيا ظلما أوبلا من ظلم التسوية بين غير المتساوين لأنه يجور على الأصلح ولا يحمي المجرد من الصالح ويقيم العقبات في سبيل تجديد القوى واستفزاز الهمم وتنشيط الكسالى وتقوير الثقة في نفوس العاملين) (١).
- ب - أن الإسلام هو دين الكمال العقلي والمزايا البشرية السوية فلا مكان فيه لدعوى جنسية أو تفرقة عنصرية على نحو ما سار عليه النهج التعليمي الغربي كما أنه - أى الإسلام - لازمة من لوازم الجماعات البشرية لا لأنه مصلحة وطنية أو حاجة نوعية بل - لأن الدين عند الله الإسلام لأن فيه صلاح العقيدة الإسلامية التي تستمد منها الجماعات حاجتها التي لا غنى عنها علما وحضارة لعدم تناقضه مع الفطرة.
- ج - أن المنهج العلمي في الإسلام ينهض على النظر في الكون وعلى أداء العقل لوظيفته المنطقية وعلى رفض تقليد الأوائل دون وعي بل أنه يرى في تعطيل

(١) الفلسفة القرآنية ص ٣٨ ط دار نهضة مصر.

العقل مرادفاً للحيوانية ومن مقتضيات النظر في الكون أن الإيمان ضرورة كونية تحترم العمل والحق تحكم به وتقسم سلطان الدولة على دعائمه وتزدرى الأهواء والتقيينات الأجنبية لأن شريعة الله أساس الحكم في أرض الله.

والأطوار التي جدت على المجتمع الإنساني توجب على المسلمين ألا ينحصروا في الأخذ من مذهب فقهي واحد أو تقليد فقية واحد من فقهاء الأمصار بل يجب العودة إلى اليقين الذي يستقى منه الكل كتاب ربنا سبحانه وسنته نبيه صلى الله عليه وسلم كما توجب هذه الأطوار أيضاً أن يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه للفداء بالمصالح الدينية والمدنية التي جدت ثم إن ذلك مدخل لتقويم السلوك المنشين عند البعض من المسلمين فهل في المنهج التعليمي لغير المسلمين مثل هذه القيم أو الأسس ؟ !! ونرى أن الأصل التشريعي لهذا المحور له وجهان أو بعدها صحة التعبير :

البعد الأول :

فقهى اصولى ويندرج هذا البعد تحت عدد من القواعد الأصولية تعنى فى جملتها أن فساد القيم فى المجتمع الاسلامي يمثل لونا من ألوان الضرر يعطى مسيرة الأمة ي يجب إزالته من قبل ولى الأمر الذى له متسع فى باب السياسة الشرعية لإتخاذ ما يراه مناسبا فى هذا الشأن (١) ليرفع عن كاهل الأمة خيار اليأس من جراء ما أفلح فيه الآخرون من غير ملة الإسلام ولم نفلح نحن أهل الإسلام فيه لا تسألنى أخرى المقارئ فى مازا ؟ !! لاتك لو أضفت أى مجال من

١- راجع إن شئت ما كتب الإمام بن القيم يرحمه الله فى إعلام الموقعين ٢/٣ وما بعدها ط مكتبة الكليات الأزهرية مصر ١٢٨٢هـ وما مكتبة سلطان العلماء العز بن عبد السلام فى قواعد الأحكام ١٧/٢ وما بعدها ط دار الجيل بيروت ١٤٠٠هـ وما مكتبة القاضى أبي يعلى الفراوى الأحكام السلطانية ص ٢٩ وما بعدها ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ وأنظر المواقف للشاطبى ٩١/١٢ تحقيق محمد عبد الله دار ط المكتبة التجارية مصر وقواعد عبد الرحمن بن رجب الحنبلى المتوفى في ٧٩٥هـ ط دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .

مجالات التفوق فستجد أن ذلك واقع للأسف شديد المرارة أنظر إلى مجال الطاقة النووية إلى الفضاء إلى الطاقة الشمسية إلى الهندسة الوراثية إلى كل ما يتعلق بالالكترونيات . أخ

تمنيت أن يتداعى نفر من المعينين بشأن الأمة لكي يبحثوا دروس المشهد الإسرائيلي على القدس الشريف وغيره وكيفية الإلقاء من هذا المشهد وأن يتطرق الحديث إلى ما أصبح يمثله التقدم العلمي في عالمنا المعاصر وكيف أنه لم يعد ترفا ولا حتى أمرا ضروريًا وإنما أصبح ضرورة بقاء هذا الذي يحدث حولنا ينبغي أن يحرك فينا شيئاً من الرغبة في تجاوز الفجوة العلمية التي لم تعد قائمة بيننا وبين الدول الصناعية المتقدمة فحسب لكنها صارت شاخصة أمامنا وبيننا وبين دول دون بلادنا شأنها وحجمها وقدرة وهذه الفجوة أصبحت تؤثر على موازين القوى في منطقتنا حتى غدا إستمرارها عنصر تهديد.

لأمن الأمة إسلامياً وعربياً :

أنا لا أعرف إن كان على أن اعتذر عن ذلك التجاوز - إن كان تجاوزاً أم لا لكنني أزعم أن المجتمعات الأخرى وهي عندي التي فرقت من هموم الدنيا لسبقها العلمي أزعم لو أن كاهلها مثل همومنا ولو أن ضمائيرهم تعانى مما تعانى منه ضمائernا ولو أن احزانهم عشر معاشر مواجهنا وأحزاننا لو أن شيئاً من ذلك عندهم لتغير أولوياتهم ولشغلوا أنفسهم بالمهم بل وللزموا مجتمعاتهم من خلال تشريعات وتقنيات تكون وسيلة للنهوض ألم يكن للناس عجبًا من حالنا ونحن أمة ثرية التشريعات المقدسة في نصوصها والغنية بإجتهاد علمائها هذا حالنا والتناظر مثلاً إلى قبس من هذه التشريعات مثل :

١- قاعدة الضرر يزال : وهي قاعدة مشهورة في الشريعة ومعدودة من قواعدها الهامة لقوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) وقد بنى عليها كثير من الأحكام الشرعية كالحجر على فاقد الأهلية وناقضها وثبتوت حق الشفعة وأنواع الخيار وضمان المثلفات وفسخ النكاح بالعيوب أو الإعسار والقسمة

بين الشريكين ونصب الأئمة والقضاة وكل ما يؤدي الى صلاح حال الأمة ولو بسطوة السلطة وقوة التشريع لم لا تتخذ هذه القاعدة وسيلة لتفير سلبيات السلوك عند البعض

٢- قاعدة درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة : والتحرير العلمي الدقيق لهذه القاعدة الأصولية يعني أن عنایة الشارع بالمنهيات أشد من عنایته بالأموريات لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بشيء فائتوا منه ما استطعتم) ولهذا ..

نهى عن الصلاة في مسجد الضرار في قوله تعالى (والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا وتقريقا بين المؤمنين وإرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنة والله يشهد إنهم لكاذبون ، لا تقم فيه أبدا .. الآية)^(١) ولأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى عام ٥٤٣ هـ تعليق على الآية نصه .

(أنهم كانوا جماعة واحدة في مسجد واحد فآرادوا أن يفرقوا شملهم في الطاعة وينفردوا عنهم للكفر والمعصية وهذا يدل على أن المقصد الأكثر والغرض الأظهر من وضع الجماعة تأليف القلوب والكلمة على الطاعة وعقد الزمام والحرمه بفعل الديانة حتى يقع الأنس بالمخالطة وتصفو القلوب من وخر (٢) الأحقاد والحساده .. الخ) ماروى عن إمام المذهب مالك يرحمه الله في هذا الشأن (٣). ويدخل في هذه القاعدة الأصولية أيضا ما إذا تعارض دليلان أحدهما يقتضي الإباحة والثاني يقتضي التحرير فإن الثاني يقدم لأن ترك المباح أولى من إتكاب المحرم وأن ترجيح الإباحة يقتضي تكرار النسخ أذ يكون دليل الإباحة ناسخا لدليل الحرمه ويكون هذا ناسخا للإباحة الأصلية إما ترجيح دليل

١- التوبة أبي ١٠٧ ، ١٠٨

٢- أصل معنى الوجه الوسيع

٣- أحكام القرآن لابن الغزوي ٢/١٠٢ وما بعدها تحقيق على محمد البجاوى ط دار المعرفة بيروت بدون تاريخ وراجع ما كتبه الفخر الرازى فى تفسيره للنص مجلد ٩٦ / وما بعدها.

الحرمة فلا يترتب عليه هذا لأنه سيعتبر ناسخاً لدليل الإباحة الذي جاء مطابقاً للإباحة الأصلية . ولهذا قال على رضي الله عنه حين سُئل عن الجمع بين اختين بملك اليمين احلتهما آية وحرمتها آية فالتحريم احب إلينا فكانه رأى الأخذ بالتحريم أحوط ويعنى بالآلية الأولى قوله تعالى (فواحدة أو ماملكت أيمانكم) وبالآلية الثانية قوله تعالى (وأن تجمعوا بين الإختين)^(١) وتوظيف هذه القاعدة في اصلاح ما فسد من قيم الناس أو بعضهم أمر واضح لا يحتاج إلى بيان .

٣- قاعدة يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ^(٢) والمعنى المقصود أن نفع الجماعة مقدم على نفع الفرد ولهذا وجب نقض الحائط المملوك اذا مال إلى الطريق .. وإن تضرر مالكه .. منعاً للضرر عن الكافة وجاز رمي الأعداء المتترسين ببعض جندهنا بالمقذوفات القاتلة منعاً للأضرار بالأمة كلها وجاز الحجر على الطبيب الجاهل والمفتى الماجن والمكارى المفلس وجاز بيع طعام المحتكر جيراً عنه وجاز التسعير عند تجاوز التجار الحد المعقول في الربح وجاز منع الحداد وأن ينشئ حانوته بين تجار المواد القابلة للاشتعال ونحو ذلك ^(٣).

وبعد فهذه القواعد وغيرها كليات شرعية يمكن توظيفها في اصلاح ما فسد من قيم اجتماعية عند بعض الشرائح . في دنيا الناس اتساقاً مع المقصود الشرعي من وضع الشريعة وهي اخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبد الله اختياراً كما هو عبد الله إضطراراً وإذا كانت السلوكيات هي البطاقة التعريفية للمسلم فإن الإسلام ضبطها بقواعد.

البعد الثاني: وينسب إلى الفقه السياسي الإسلامي كما أنه ينتمي بالضرورة إلى خصائص الدولة في الإسلام وفي أهم هذه الخصائص تلتمس

١- راجع كشف الاسراء ٢٠٢/١ وأشباه من نجيم ص ٦٣ وما بعدها ط دار المعرفة بيروت بدون تاريخ.

٢- انظر ما كتبه الغزالى فى المستصفى ٢١١/١ وما بعدها ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ.

٣- انظر ما كتبه الشاطبى فى الموافقات ١٩٧/٢ وما بعدها وما كتبه ابن القيم فى اعلام الموقعين ٦٠/٣ وما بعدها.

الدواء لعلاج أزمة القيم في المجتمع الإسلامي - أما كيف يكون ذلك ؟ فال المصادر المعصومة في الإسلام كما أن تاريخه المتفاوت بين مدو وجزء سواه أكان هذا التاريخ سياسياً أم ثقافياً كل ذلك يؤكد أن المراد بكلمة شعب أو أمة اصلاً ليست هي التي تربط بينها وحدة المكان أو الدم أو اللغة فهذه روابط صناعية أو عارضة أو ثانوية في منظور الفقه السياسي في الإسلام ولكن الرابطة أصلها الوحدة في العقيدة فكل من اعتنق الإسلام من أي جنس أو لون أو وطن فهو عضو في دولة الإسلام فنظرة الإسلام إنسانية وافية عالمي.

ولا كذلك الأمر في الفقه السياسي الغربي لأن المراد بالشعب في هذا الفقه هو المحصور في حدود جغرافية يعيش في إقليم واحد تجمع بين أفراده روابط من الدم والجنس ولللغة والعادات المشتركة وهذا يعني وبالضرورة أن الإسلام دين ودولة معاً كما أنه عالمي البلاع وليس من المجدى أن نرد على من يذكر ذلك أن نروي لهم أقوال علماء الإسلام فقد لا يقتنون بما قالوا ولا أن نبدأ بذكر حقائق التاريخ فقد يعمدون إلى الماكابرة فيها. لذا فإننا سوف نكتفى بإثبات بعض ما قاله علماء الاستشراق في هذا الشأن لاسيما وأنهم قاموا بعرض آرائهم في عبارات صريحة قاطعة ومن هؤلاء :

أ - د/ فتز جرالد (Dr-V-Fitzqerceld) وهو يقول ما نصه .. (ليس الإسلام ديناً فحسب (A-Religion) ولكنه نظام سياسي أيضاً (APolitical - System) ثم يقول وعلى الرغم من أنه قد ظهر في العهد الإخير بعض أفراد من المسلمين يصفون أنفسهم بأنهم عصريون يحاولون أن يفصلوا بين الناحيتين فإن صرح التفكير الإسلامي كله قد بني على أساس أن الجانبين متلازمان لا يمكن ان يفصل أحدهما عن الآخر (١).

ب - يقول د/ شاخت (Dr- Schacht) على أن الإسلام يعني أكثر من دين انه يمثل نظريات قانونية وسياسية وجملة القول انه نظام كامل من الثقافة يشمل

الدين والدولة معاً (١).

اذن صار واضحاً ان الإسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية وإنما استوجب اقامة مجتمع مستقل له اسلوبه المعين في الحكم وانظمته وقواعدة الخاصة به ثم انه عالمي التوجه كما يقول أهل الاستشراق المنصفين . ولا يحتاج نير العقل مسلماً كان ام غير مسلم إلى براهين تاريخية أو نصوص قطعية السند كما هي قطعية الدلالة لتأكيد هذه الحقيقة الثابتة (٢).

ومن ينكر هذه الحقيقة شأنه شأن الأعمى ينكر وجود الشمس لأنها لا يراها كما أنه ينكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة بل إن الإسلام اوجد نظاماً للحكم الحاكم والمتحكم فيه جميراً متعاونون في امانة الحكم وامانه الاصلاح على طلاقه العبارة دون قيود كل بما يستطيع وكل بما يصلح له وما يصلح عليه تأسيساً على أنه ما من جماعة بشرية تتم فيها امانة الشورى وامانة الاصلاح وامانة التعاون ثم يعروها انحلال او يخشى عليها فساد ويتحقق بقواعد الحكم قواعد توزيع الثروة وهي في القرآن تمنع الاسراف وتمتنع الحرمان فاختزان الاموال محظوظ كل التحريم لانه جعل للإنفاق في سبيل الله وفي طيبات العيش وفي مرافق الحياة .

والمحرومون العاجزون عن العمل محسوب لهم حسابهم في الثروة العامة فريضة لازمة لتبرعاً يختاره من يختار لأن الامر بإيتان الزكاة موجه الى كل مسلم قادر عليها وفي سبيلها حارب الخليفة الأول جموع المرتدين وهم اوفر عدداً وأكمل عدة من المسلمين وقلما تختنق امة بالبلاء في نظامها وقواعد حكمها الامن قبل هاتين الافتین اموال مخزونه لا تنفق في وجوهها وفقراء محرومون لا يفتح لهم باب العمل ولا باب الأحسان وكلتا الافتین ممنوعة متقاء في حكومة الإسلام.

-١ "Encyclopaedia - of social sciences "

-٢ - نحيل القاري الكريم إلى ما كتبه علماء الفقه السياسي الإسلامي ولمزيد من التفاصيل انظر النظريات السياسية د/ محمد الرئيس ص ٢٨ ط المتراث من أمثل الإمامية والسياسة لابن قتيبة والحكام السلطانية للفرا والماوردي والخارج لابي يوسف وغيرهم كثير.

وإذا كان الإسلام عالمي التوجه فريد النظم جعل التعدد في الأمم وسيلة للتعارف والتعاون وليس بوسيلة للإدعاء والتنابذ والتعصب للأجناس والتعالي بالعصيان فإن عمر الفاروق رضي الله عنه يتكلم عن الصديق ويشير إلى بلال البشري فيقول (هو سيدنا وأعتق سيدنا) والعجب العجاب أن يسمع الإنسان أحيانا صراحة للأسف من بعض من ينتسبون إلى الإسلام ينعون عليه قصور في تشرعياته وجموده وعدم مرونته في أنظمتها وهم فريق ينطبق عليهم قول الحق سبحانه (إفرأيت من إتخذوا الله هواه وأضلله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلأ تذكرون) (١). ولو أنهم أمعنوا النظر لوجدوا المعالم الرائعة في نظام الحكم في الإسلام ومنها .

- ١- أن الإسلام أعطى المساواة حقها وأعطى التفاوت بين الأحاداد والطبقات حقه فلا يمتنع التفاوت ولا يكون مع هذا سبباً للظلم والإجحاف بالحقوق بل سبباً لإعطاء كل ذي حق حقه ولو كان من المستضعفين في الجنس أو المنزلة الإجتماعية.
- ٢- بإقرار التعاون في النظام السياسي في الإسلام أقر القرآن الكريم أصلح النظم التي تستقيم عليها حياة الفرد والجماعة لأن سنة الإختلاف بين الأحياء عموماً أعمق من حياة البشر بل أعمق من كافة النظم الإجتماعية والإقتصادية.
- ٣- حكمة التفاوت ظاهرة وآفة التشابه والتساوي أظهر لأن الحياة تفتقر إلى المزايا إذا قصرت حركتها على تكرار صورة واحدة من كل الأفراد وجعلتهم نسخة واحدة لا فضل لبيئة منهم على بيئه ولا لمجموعة منهم على مجموعة بيد أنها تزخر بالتجدد والمزايا وإيداع الملకات كلما طرا التفاوت في الصفات بل والتفاوت في الأنوثة يكفي فضل التططلع إلى بلوغ الغايات والتقديم فيه.

٤- راعى النظام السياسي في الإسلام أنه لا معنى للتفاوت إذا تساوى القادر والعاجز والعامل والكسلان الذي يكسل لا يخاف على وجوده والذي يعمل لا يطمح إلى رجحان لأن القدرة تكاليفها عالية ثقيلة وأعباؤها جسيمة ومطالبها كثيرة والناس قد فطروا على أن يتهموا وينقصوا عنها إذا لم يكن لهم وازع من الخوف ودافع من الطموح فالتفاوت موجود كما أنه لازم ولكنه لازوم ولا فائدة فيه إذا لم يقترن به رجاء وإشراق^(١).

تكلم هذه بعض معطيات النظام السياسي في الإسلام وهي ومعطيات عالمية التطبيق تشمل الكون كله ومن مقتضيات هذه العالمية أن يثبت الإسلام قيماً عالية النزق رفيعة المستوى وقد فعل ذلك لأنها لزوم حركة الحياة السوية فهل إحتفظ المسلمون بهذه القيم الآن؟ !!

المحور الثالث :

أولاً : يدور هذا المحور حول الإنتماء إلى الإسلام وتحقيق مقصود الشرع الحنيف باعتباره أفضل رد على كل من خرج من عباءة صهيون يتبعه بدعم إسرائيل ثم أن هذا المحور أيضاً له علاقة وثيقة بالقيم الاجتماعية في الإسلام أما كيف ذلك وبيانه؟ فهو كما يلى :-

نحن أمه الإسلام - الآن - وبالمعايير المادية البحتة من صناعة وتقنولوجيا وصادرات وغيرها قد لا تكون في مصاف الدول المتقدمة التي تحاول بإخلاص ودأب أن تلتحق بركبها - لكن نحن بالمعايير الحضارية من ثقافة وتاريخ وأثار وقيم سليمة فإن العالم كله يشهد لنا بالسبق والتفرد إذ لا يزال العالم يكتشف كل يوم جانباً جديداً مبهراً من جوانب عظمة الإسلام وحضارته التي قامت على الإبداع الإسلامي العميق في كل من المجالات فالوجودان الديني الطاغي والقدرة العلمية الفائقة والدأب على العمل والجلد على الإنجاز والبراعة في المعمار والتشريع والهندسة الخ كل أسباب الرقى والتقدم وال عمران الحضاري المبني

١- أحيل القارئ الكريم لأن يتلو من آيات الذكر الحكيم بامعان سورة الزخرف لاسيما آية ٣٢ وما بعدها.

على التوازن الدقيق بين حاجات الفرد والجماعة من جهة وحاجات الجسد والروح من جهة أخرى أصول ثابتة في التشريع الإسلامي ومصادره المعصومة وغاية ذلك كله مصالح الخلق جميعاً على صفة الدوام والإبدية يقوله الشاطبي يرحمه الله تعالى في موافقاته.

١- إذا ثبت أن الشرع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدينية وذلك على وجه لا يختل لها به نظام لا بحسب الكل ولا بحسب الجزء وسواء في ذلك ما كان من قبيل الضروريات أو الحاجيات أو التحسينات فإنها لو كانت موضوعة بحيث يمكن أن يختل نظامها أو تخل أحکامها لم يكن التشريع موضوعاً لها إذ ذاك بأولى من كونها مفاسد لكن الشارع قاصد بها أن تكون مصالح على الإطلاق فلابد أن يكون وضعها على ذلك الوجه أبداً وكلياً وعاماً في جميع أنواع التكاليف والمكلفين وجميع الأحوال إلى أن يقول يرحمه الله (المصالح المحتسبة شرعاً والمفاسد المستفده إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى لامن حيث أهواء النقوص في جلب مصالحها) ^(١).

ومن المعروف أن تكاليف الشريعة الإسلامية عامة شاملة لكل المكلفين لا يتوجه الخطاب بها إلى بعض الناس دون بعض ولا يستثنى منها عظيم ولا حقير ^(٢) لأنه لو كان بعض الناس خارجاً عن دائرة التكليف في حكم من أحكام الشريعة لكان النبي صلى الله عليه وسلم غير مرسل إليه بهذا الحكم فلا تكون رسالته عامة وهذا نقض للنصوص ثم إن الشريعة موضوعة لمصالح العباد جميعاً وهذا نقض للنصوص ثم إن الشريعة موضوعة لمصالح العباد جميعاً ولا تكون كذلك إلا إذا كانت عامة وإذا كان المراد بهذا العموم أن لا يتتساوى أحد الناس في التكاليف من كل وجه كما يقول علماء الأصول فإنه لا يلينا في هذا العموم خروج الصبيان المجانين ونحوهم من دائرة التكليف لأنه مبني على حكم

١- الموافقات ٣٧، ٢

٢- النصوص التي تؤكد ذلك أكثر من أن تعد فيرجع إليها في مظانها في الكتاب والسنة المطهورة

العقل بعدم إمكان تكليفهم وكذلك لا ينافي ما صدر من المشرع نفسه من التخصيص فإنه لم يقع إلا في حوادث جزئية دعت إليها ضرورة الإنشاء والتدرج في التكليف قبل تمام الشريعة وأستقرارها وأنتهت كلها بانتهاء عهد التشريع الأول^(١).

ثانياً: المقاصد التي يراد حفظها بالشروع لاتعدو ثلاثة أنواع :

أ- المقاصد الضرورية وهي التي تتوقف عليها حياة الناس الدينية أو الدينوية بحيث لو فقدت اختلت الحياة في الدنيا وفات النعيم وحل العقاب في الآخرة وتنحصر في المحافظة على خمسة أمور الدين والنفس والعقل والمال وتتجه التكاليف في المحافظة على هذه الضروريات وجهتين :-

الأولى : إقامة هذه الضروريات بتحقيق أركانها وثبتت قواعدها.

الثانية: درء الخلل الواقع أو المتوقع فيها.

وزيادة في البيان نقول : أصول العبادات شرعت لإقامة النفس والعقل والسعى في طلب الرزق والمعاملات بين الناس سواء كانت متعلقة بالأبراج أم بالأعيان أم بالمنافع شرعت لإقامة النسل والمال وهكذا.

ب- المقاصد الحاجية وهي التي يحتاج إليها الناس لرفع المشقة ودفع الحرج عنهم فإذا فقدت لا تختل بفقدان حياتهم كما يقع في النوع الأول بل يصيبهم من فقدانها حرج ومشقة لا يبلغ مبلغ الفساد المتوقع في فقد الضروريات ومثال ذلك في العبادات الرخص الشرعية وفي المعاملات إباحة عقود السلم والأستصناع والمزراعة وفي العقوبات تضمين الصناع.

ج- المقاصد التحسينية وهي ما يرجع إلى أجتناب ما تأنفه العقول

١- لبيان وتفصيل ذلك يراجع نيل الأوطار للشوكانى في ٢٧١/٥ في شأن شهادة خزيمة وأنظر ص ٧٥ من الطرق الحكمية وإعلام الموقعين ١١٨/١ وما بعدها وراجع في كتب أصول الفقه باب شروط العله كالمستصفى ٣٤٥/٢ وأنظر ما ذكره صاحب زاد المعاد في ٢٢٨/١ وما بعدها.

الراجحات وإلى الأخذ بمحاسن العادات وما تقتضيه المروءات ورعايتها أحسن المناهج في العادات والمعاملات ومثال ذلك في العبادات ستر العورات وأخذ الزينة عند كل مسجد وفي العادات تجنب الإسراف وفي المعاملات الإمتناع عن بيع النجاسات وفي العقوبات منع المثله والغدر ومن المعروف في علم الأصول أنه يتعلق بأذى كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة ما يجري منه مجرى التكملة .

٣- ومن القواعد الأصولية في هذا الشأن أن الأصل مقدم على ما هو مكمل له بداعه فلا ينبغي أن يعني بالمكمل إلى الحد الذي يبطل به الأصل فلا يعتد بأمر تحسيني إلى الحد الذي يبطل أمراً حاجياً أو ضروريًا ولا يعتد بأمر حاجي إلى الحد الذي يبطل ضروريًا فالصلة ضرورة لحفظ الدين وأستقبال القبلة مكمل لها فلا يصح أن تسقط الصلاة للعجز عن أستقبال القبلة وهكذا^(١) والأصل التشريعي لما سبق بيانه أو دليل إنحصر صالح الخلق في هذه الأنواع الثلاثة استقراء صالح الناس.

واستقراء أحكام الشريعة الفراء والنظر في أدتها الكلية والجزئية ويبحث ما انطوت عليه من هذه المقاصد فإنه يؤدى إلى القطع باعتبار الشارع لها على نحو ما يستفاد من القطع بالتواتر المعنوى^(٢).

٤- والسؤال - الأن - هو - هل يعد من قبيل الفساد في الدليل والتعسف في الاستنتاج والنقض في الحكم؟ أن يقال أن الصلة وثيقة غير منتبه بين القيم الاجتماعية في الإسلام ومقاصد الشرع الحنيف؟ من يرى أن لا صلة بينهما فنظرة قاصر وقوله مردود ولتوظيف ما ندعوه إليه في حياة الناس نقول .

١- انظر المستصفى ٣٨٩/١ والموافقات ٦/٢ وما بعدها.

٢- المواقفات ٣٢/٢ - ٣٤.

إن الشرع الإسلامي يزخر بالنصوص الدينية والتعاليم التي تستهدف حفظ التوازن في الكون والحياة والتعامل الراسد في الموارد الطبيعية وتنهى عن الاسراف والتبذير فعندما يظهر في المجتمع لسبب أو لآخر عادت أو قيم تتناقض مع هذه النصوص فذاك امر مبتوط الصلة بشرع الله ولا يكون باسم الشرع ولا على حسابه فمثلاً الموقف الإسلامي من قضية البيئة يستند إلى مقاصد الشريعة والتي تمثل في الحفاظ على مقومات الحياة الخمس الدين والنفس والعقل والعرض والمال حيث يؤدي التلوث إلى الضرار بهذه المقومات من خلال الزيادة التراكمية للعناصر المضادة بالبيئة والذي يمكن ان يوصف فقهياً بأنه ضرر كبير مستدام مما يدخل في نطاق التحرير الشرعي ومن ثم فإن حماية البيئة تدخل في نطاق الوجوب الشرعي وإن جهاز الحسبة في الامم الاسلامية تحت اي مسمى يكون ؟ !! (١).

ومع إيماني المطلق بأن الشرور الإسلامي لا يحجبه دخان وإن كثرت المداخن بيد أن الفقه الإسلامي يكافأه أدلة وجوده صناعته مطلوب للتوظيف في هذه الفترة الحرجة من حياة المسلمين لأن معاييره أساسها المصلحة التي وضعها الشارع ثم ان الواقعية في هذا الفقه في نظرته إلى الفرد كنقطة أساسية ينطلق منها إلى الاصلاح الاجتماعي ونظرته إلى الجماعة باعتبارها ذات مصلحة جوهرية مستقلة ثم نظرة إلى المال كقوع مادي للحياة ونظرته إلى الضروريات الخمسة التي هي مقاصد أساسية في الشرع تدور عليها.

أحكامه لصيانتها وما يتبعها باعتبارها قوام كل مجتمع إنساني كل ذلك يحتاجه أهل الإسلام الآن من خلال عرض رشيق العبارة عصرى يتلائم وحياتهم المدنية المعاصرة أما كيف نزل هذا الفقه الشامخ إلى أرض الواقع واعترف

١- أحيل القارئ الكريم إلى ما كتبه صاحب نهاية الرتبة في طلب الحسبة تحقيق د- السيد الباز العرينى ط دار الثقافة بيروت ١٤٠١هـ.

بالمصلحتين الفردية والجماعية وجعل منها غاية مزدوجه للتشريع العلمي ؟؟ ثم
كيف يكون العلاج التطبيقي من منظور هذا الفقه لما تموج به بعض الشرائع
الجماعية من قيم تتنافر ومقصود الشرع ؟

فذلك أمر أدعوا الله سبحانه وتعالى أن يلحقني فيه التوفيق في لقاء آخر إن شاء
وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه وسلم وبارك على خير خلق
الله أجمعين

د/الحسيني سليمان جاد

فلل الجامعة - الزقازيق

مارس ١٩٩٢ م